

المناورات السياسية الدولية للقضية الليبية (1951/1945)

International political maneuvers for the Libyan cause(1951/1945)

نبيل لزعر

طالب دكتوراه، قسم التاريخ جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان.

الملخص:

يتطرق هذا المقال إلى طريقة معالجة الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفياتي، بريطانيا، فرنسا) بعد الحرب العالمية الثانية للقضية الليبية في مجموعة مؤتمرات (1945-1948) وعجزوا عن الوصول إلى حل لها ما جعلهم يعرضونها على هيئة الأمم المتحدة سنة 1949 التي تبنت قرار باستقلال ليبيا، عمل مندوبها على تحقيقه إلى أن تم يوم 24 ديسمبر 1951.

الكلمات المفتاحية:

قضايا التحرر، ليبيا، الدول الكبرى، المؤتمرات، هيئة الأمم.

Abstract:

The united states, russia, great britain and France are the first countries that discussed the lybian task from 1945 to 1948, unfortunately, they didn't achieve to any solution this is why they exposed the matter in front the united nations in 1949, as far as the task is concerned they suggested the lybian independance and later its representatives worked hard on it, finally, it became independent on december 24 th, 1951.

Keywords :

Lybia ; united nations ; independance; political maneuvers.

مقدمة :

بعد نهاية مقاومة عمر المختار في ليبيا وفرض الإيطاليين سيطرتهم على ليبيا، أعلن موسولوني رسميا في 09 جانفي 1939 عن وحدة مناطق طرابلس ومصراتة وبنغازي، وضمها للأراضي التي تم السيطرة عليها سابقا تحت اسم " ليبيا الإيطالية"، وباندلاع الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939 ودخول إيطاليا الحرب إلى جانب دول المحور (ألمانيا واليابان)، ضد دول الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، الإتحاد السوفياتي)، أصبحت ليبيا خلال الحرب (1939-1945) مسرحا لأهم المعارك بعد إعلان الأمير إدريس السنوسي انضمامه للحلفاء بعد حصوله على وعد من هؤلاء على استقلال

ليبيا بعد الحرب ، حيث عقدت بريطانيا اجتماعا سريا مع الأمير السنوسي في القاهرة أكتوبر 1939 ، وعلى إثره شكل السنوسي جيشا ليبيا سنة 1940 ، وكان هدف الليبيين من وراء هذا التخلص من الاستعمار الإيطالي . وعلى هذا الأساس حارب الليبيون إلى جانب بريطانيا في معركة العالميين الشهيرة ، التي هزم فيها تحالف المحور على أمل أن تساعد هزيمة إيطاليا في نيل الاستقلال ، وبعد خروج القوات العسكرية والمستوطنون الإيطاليون من ليبيا ودخول الجنرال البريطاني مونتيجومري إلى طرابلس في 23 جانفي 1943 معلنا نهاية الوجود الإيطالي بها ، سارعت كل من فرنسا وبريطانيا إلى اقتسام البلاد باعتبارها تركة إيطالية بحجة تسيير شؤون البلاد إلى غاية الاستقلال ، ووضعت الأراضي الليبية تحت إدارتين عسكريتين، برقة وطرابلس تحت الإدارة العسكرية البريطانية ، وفزان تحت الإدارة العسكرية الفرنسية حتى نهاية الحرب ، ومن هنا نطرح التساؤلات التالية : ما مصير القضية الليبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ؟ وكيف ستحصل ليبيا على استقلالها ؟.

1) _ القضية الليبية أمام الدول الكبرى (1945-1948) :

بُحث مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة للمرة الأولى في مؤتمر بوتسدام الذي عقد بين الكبار الثلاثة في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وفي ذلك الحين طالب الإتحاد السوفياتي بأن توزع المستعمرات على الدول المنتصرة فتخضع كل منها لوصاية إحدى الدول الكبيرة ، وطالب الإتحاد السوفياتي لنفسه بالوصاية على ليبيا¹ . عرضت قضية ليبيا على مجلس وزراء خارجية الدول العظمى المنعقد بلندن في سبتمبر 1945 ، وتعارضت آراء الدول الأربع فيما يتصل بليبيا ، وبدأت المساومة باقتراح أمريكا وضع المستعمرات الإيطالية في إفريقيا تحت الوصاية الدولية ، على أن يعهد إلى إيطاليا بهذه الوصاية² ، أما الإتحاد السوفياتي فاقترح فرض وصاية سوفياتية على طرابلس لحاجته إلى منفذ على البحر المتوسط ، ووعد بأن الإتحاد السوفياتي لن يفرض على ليبيا نظاما سياسيا معينا بل ستراعى رغبات السكان لتقرير مصير البلاد حسب النظم الديمقراطية . وطالبت فرنسا تعديل الحدود بين ليبيا وتونس ، و أن ترد إلى إيطاليا مستعمراتها ، وكانت تقصد من تعديل الحدود إرجاع الأراضي الواقعة بين غدامس و غات التي تنازلت عنها لاياليا في 12 سبتمبر 1925 ، و إلحاق غدامس و غات بحكومة الجزائر ، لأنها مناطق عسكرية بالنسبة لخدامس و غات ، وبالنسبة لفزان⁴ فإنها نقطة التقاء بين حدود إفريقيا الفرنسية الشمالية بمستعمرة تشاد الفرنسية، وطالبت فرنسا أيضا إعطاءها السيطرة على منطقة الساحل الطرابلسي الغربية حتى مدينة الخمس⁵ ، لإيجاد منفذ لمستعمرات فرنسا في إفريقيا الوسطى إلى البحر المتوسط⁶ . أما انجلترا فقد قدمت بمشروع يرمي إلى تشكيل ما يسمى بدولة "ليبيا الكبرى" التي تضم طرابلس وبرقة⁷ ، ويستثني الاقتراح الإنجليزي وضع الرقابة الدولية على ليبيا " المستقلة " وينتهي في الواقع إلى تهيئة شروط تمكن جيوش الاحتلال الإنجليزي من البقاء في هذه البلاد أمدا غير محدود ويحمي الإدارة العسكرية البريطانية من أية رقابة عليها⁸ . فصرحت بأنها تريد مركزا في برقة بناء على الوعد الذي أعطته للسنوسي وهو " أن السنوسية لا يرجعون إلى الحكم الإيطالي مرة أخرى " وحبّدت جريدة التايمز إذ ذاك إقامة حكومة وطنية في برقة على غرار حكومة شرق الأردن، وأرسلت إيطاليا إلى مؤتمر وزراء الخارجية وفدا يمثل وجهة النظر المتحدة التي اتفقت عليها أحزاب اليمين والوسط في إيطاليا ، وهي تطالب بالاحتفاظ بجميع أراضي إيطاليا إذا أمكن ، ويقول الوفد أن المستعمرات التي حصلت عليها إيطاليا برضا إنجلترا قبل ظهور الفاشيست يجب أن تبقى لها⁹ .

أثار المطلب السوفياتي اعتراضا شديدا لدى كل من انجلترا وفرنسا فكلتاهما ترى أن وجود الإتحاد السوفياتي في طرابلس يهدد مصالحها الامبريالية الواقعة شرق هذه البلاد أو غربها ، وأجل الموضوع للمرة الثانية إلى جلسة وزراء خارجية الدول الكبرى والتي انعقدت في باريس 1946 ، وفي هذه المرة عدّل الإتحاد السوفياتي موقفه قليلا فقال يمكن

إشراك إيطاليا مع الدول الأربع الكبرى التي توزع فيما بينها المستعمرات الأربع وهي : طرابلس ، اريتريا ، الصومال وبرقة¹⁰ ، وطلب إخضاع برقة وطرابلس لإشراف هيئة الأمم ، على أن يكون الحاكم في طرابلس روسيا ، وفي برقة بريطانيا ، أو أمريكيا ويساعدهما لجنة استشارية دولية تضم اثنتين من ممثلي الشعب ، ويكون للحاكم السوفياتي في طرابلس نائب إيطالي ، وعلى أثر هذا الاقتراح اقترح الإنجليز استقلال ليبيا بجزئها طرابلس وبرقة ، وضمها في دولة واحدة فورا ، وأن بريطانيا وعدت الليبيين بعدم استعادة هذه المستعمرات إلى إيطاليا ، وفهم السوفيات أن هذه مناورات بريطانية ، فرد عليهم الوزير السوفياتي " إن دولته تتخلى عن اقتراحها ، وتقبل الوصاية الإيطالية على ليبيا " فأيدت بريطانيا وصاية إيطاليا على طرابلس بشرط أن تكون لها هي الوصاية على برقة¹¹ ، ويلاحظ أن هذه الاقتراحات السوفياتية كانت تتماشى مع السياسة العامة التي اتبعتها ستالين منذ تقاربه من المحور سنة 1940 ، وقد اتسم نفس هذا الاتجاه بعدم قيام التحالف بين الغرب وبين الاتحاد السوفياتي . أما الاقتراح الداعي إلى إشراك إيطاليا في أنظمة الوصاية فراجع إلى تصاعد قوة الحزب الشيوعي هناك.

لم تعترض الولايات المتحدة على مبدأ اقتسام الدول الكبرى للوصاية ، ولكنها كانت أميل إلى أن تمارس الدول وصاية جماعية على المستعمرات الإيطالية السابقة ، وإذا كان شركاؤها يقبلون الاقتراحات السوفياتية فهي تشترط على الأقل تحديد موعد لإنهاء الوصاية¹² .

لم يوافق أعضاء المؤتمر على هذه الاقتراحات ، فتقدم وزير الخارجية البريطاني بمشروع قرارين : الأول في صيغة مادة جاء فيه " تتنازل إيطاليا عن جميع حقوقها في ممتلكاتها الإفريقية ، وتبقى هذه الممتلكات خاضعة لنظام الحكم الحالي إلى أن يصدر قرار نهائي بشأنها ، وتتخذ الدول العظمى الأربع¹³ قرارا نهائيا في هذا الشأن خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة " وجاء في القرار الثاني " اتفق وزراء الخارجية على أن يقرروا مصير الممتلكات الإيطالية في إفريقيا خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة المبرمة معها ، وتقرر الدول العظمى الأربع مصير هذه الممتلكات ، وإذا لم تتفق الدول الأربع على حل عرضت المسألة على الجمعية العمومية لهيئة الأمم لتوصي بما تراه ، وتتعهد الدول الأربع أن تقبل توصيات الجمعية العمومية وتنفيذها مع مراعاة الوعود التي بذلتها الحكومة البريطانية للسنوسيين إبان الحرب " ، ووافق وزراء الدول الأربع الكبرى على ذلك¹⁴ .

ويتضح من هذا أن الاجتماعات أظهرت :

_ أن الدول الأربع كانت مختلفة كل الاختلاف في عرضها للحلول .
_ أن هذه الحلول التي وضعت موضع البحث لم يكن يؤخذ فيها بوجهة نظر أصحاب العلاقة أنفسهم أي سكان المستعمرات .

_ أن الدول قبلت ، لما ارتضت تأجيل البحث سنة أخرى ، أن تستمر الدول التي تقوم على إدارة هذه المستعمرات قائمة بعملها ، دون أن تشترط عليها سيرا معينا أو سبيلا خاصا¹⁵ .

تم توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا من طرف الدول العظمى في باريس في 10 فبراير 1947 ، وكان البند 23 من تلك المعاهدة ينص على أن إيطاليا تتخلى عن جميع الحقوق والتحويلات في ليبيا ، اريتريا ، والصومال الإيطالي ، وأن المصير النهائي لممتلكاتها السابقة سيتقرر بصورة مشتركة من قبل حكومات الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال سنة واحدة من مفعول معاهدة السلم¹⁶ ،

وإذا فشلت الدول الأربع في حل قضية المستعمرات في مدة السنة المتفق عليها والتي تبدأ من وقف التصديق على معاهدة الصلح تحيل هذه الدول القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على توصياتها ، وتتعهد الدول الأربع بقبول هذه التوصيات وابتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها¹⁷ ، وتشكلت لجنة تحقيقات خاصة تضم الدول الأربع الكبرى لدراسة الأوضاع في المستعمرات الإيطالية ، وقامت هذه اللجنة بزيارة ليبيا في الفترة من 06 مارس إلى 20 ماي 1948

وأجرت المشاورات مع الحكومة الإيطالية ، ولم تستطيع اللجنة التوصل إلى قرار موحد وقدمت توصيات متناقضة بالرغم من رغبة الشعب الليبي القوية في الاستقلال¹⁸ ، وتقدمت بتقرير إلى وكلاء وزراء الخارجية الأربعة مفادها أن ليبيا غير مهيأة للاستقلال ومن الأفضل وضعها تحت وصاية دولة أو دولتين¹⁹ . وانعقد مجلس وزراء خارجية الدول الأربع في باريس ، في 13 سبتمبر 1978 للبحث في توصيات وكلاء وزراء الخارجية وبدأ الخلاف بين المجتمعين حالا ، فقد اقترحت فرنسا تأجيل القضية سنة ثانية، وارتأت روسيا أن توضع جميع المستعمرات الإيطالية السابقة تحت وصاية الأمم المتحدة المشتركة ، أما بريطانيا والولايات المتحدة فتقدمت باقتراح خلاصته أن توضع برقة تحت الوصاية البريطانية ، على أن يترك تقرير حالة طرابلس وفزان إلى وقت آخر²⁰ .

وبناء على هذا التباين والاختلاف في وجهات النظر قرّر وزراء الخارجية الأربعة إحالة القضية على الجمعية للأمم المتحدة طبقا للمادة الثانية من تصريح دول الحلفاء الأربعة بعد توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا²¹ ، والتي كان من المقرر أن تجتمع في 15 سبتمبر 1948 ، وهكذا أدرجت قضية ليبيا والمستعمرات الإيطالية السابقة في جدول أعمال الجمعية العمومية²² .

(2) _ القضية الليبية في هيئة الأمم المتحدة حتى إعلان الاستقلال (1949-1951):

عرضت قضيت المستعمرات الإيطالية السابقة على الأمم المتحدة لأول مرة في أبريل 1949 في القسم الثاني من الدورة الثالثة، ذلك أن هذه القضية لم تحظ بمكان في جدول الأعمال للقسم الأول من الدورة الثالثة المنعقدة في باريس ، فتركت إلى تنمة الدورة وكانت الجمعية العامة قد انتقلت إلى لاك سكسس.

كانت بريطانيا ومن ورائها دول الكومنولث البريطاني وبعض دول أمريكا اللاتينية تحب أن تعيد إلى إيطاليا مستعمراتها السابقة ، أما الكتلة الآسيوية الأفريقية فقد كانت تعارض إعادة أي من المستعمرات إلى إيطاليا ، وكان يؤيدها في ذلك روسيا وبعض من الدول الصغرى ، ولما تناولت اللجنة السياسية المسألة تقدمت روسيا باقتراح يقضي بوضع المستعمرات تحت وصاية الأمم المتحدة على أن تمنح ليبيا استقلالها بعد خمس سنوات ، وعلى أن تكون روسيا عضوا في اللجنة الاستشارية .

ولكن بريطانيا التي لا تريد أن يكون لروسيا يد في البحر المتوسط عارضت هذا الاقتراح بشدة ، وتقدمت بريطانيا باقتراح أن تمنح ليبيا بعد عشر سنوات وفي أثناء هذه السنوات تكون برقة تحت وصاية بريطانية ، أما طرابلس وفزان فتوضعان تحت وصاية دولية على أسس تقررها الجمعية العامة مبنية على توصيات تقدمها بهذا الصدد حكومات مصر وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة ، ولقد لقي هذا الاقتراح معارضة من روسيا ، أما الكتلة الآسيوية والإفريقية فقد عارضت كل اقتراح لا يؤدي إلى استقلال ليبيا العاجل²³ .

وقدم إلى اللجنة السياسية اقتراح مشروع بيفن سيفورزا الخاص بليبيا في 10 ماي 1949 ، وكان بيفن وسيفورزا وزيري خارجية كل من المملكة المتحدة وإيطاليا²⁴ ، والذي يهدف إلى :
أولا : تتولى بريطانيا الوصاية على برقة.

ثانيا : تستمر الإدارة العسكرية البريطانية في إدارة إقليم طرابلس حتى عام 1951م.

ثالثا : تتولى إيطاليا الوصاية على طرابلس ابتداء من عام 1951 بعد أن تنهي بريطانيا إدارتها العسكرية هناك.

رابعا : تستقل ليبيا كوحدة سياسية بعد مرور عشر سنوات ، وتصبح ليبيا دولة واحدة .

خامسا : تمنح فرنسا الوصاية على إقليم فزان²⁵ .

وفي 13 ماي 1949 وافقت اللجنة الفرعية التابعة للجنة الأولى على المشروع ، ثم وافقت اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة على المشروع بأغلبية بسيطة ، أي بتأييد 34 صوتا ضد 16 صوتا وامتناع 7 أعضاء عن التصويت ، ثم

أحيلت المسألة برمتها إلى الجمعية العامة ذاتها ولم تنجح التعديلات التي أدخلت على المشروع باستثناء تعديل صوري تقدمت به النرويج ينص على أن يتم استقلال ليبيا بصورة تلقائية في نهاية السنوات العشر ما لم تقرر الجمعية خلاف ذلك.²⁶

وبما أن شرط دول أمريكا اللاتينية لتأييد المشروع هو منح إيطاليا الوصاية على طرابلس ، فقد استغلت الوفود العربية والآسيوية عدم وجود اتفاق تام حول هذه النقطة للتأثير على عدد كافي من المندوبين لإسقاط المشروع، وهكذا عند عرض المشروع على الجمعية العامة للتصويت أيدته 33 دولة وعارضته 17 دولة ، في حين امتنعت 18 دولة عن التصويت ، إذ أن ممثل هايتي السيد " اميل سان " صوت ضد المشروع وفشل المشروع في الحصول على نسبة الثلثين اللازمة لاتخاذ القرار.²⁷

ومند أن أعلن عن هذا المشروع قامت المظاهرات في طرابلس و أعلن العصيان المدني ، كما قامت المظاهرات في بنغازي²⁸ ودرنة²⁹ ، ففي 11 ماي 1949 اتجهت من طرابلس مظاهرة تعد عشرة آلاف مواطن إلى مقر المدير البريطاني العام احتجاجا على الاقتراح³⁰ مما حدا ببريطانيا لإنقاذ مصالحها وتحقيق أهدافها لتقسيم ليبيا فقررت في 1 جوان 1949م الاعتراف باستقلال برقة ، وتولي الأمير إدريس السنوسي أميرا عليها ، وأعلنت عزمها على تأسيس حكومة مسؤولة على الشؤون الداخلية في برقة ليكون على رأسها³¹.

ومع افتتاح الدورة الجديدة للأمم المتحدة في خريف 1949 أثارت القضية الليبية من جديد في 30 سبتمبر 1949 ، وشكلت لجنة فرعية جديدة من 21 دولة³² ، وفي 11 أكتوبر 1949 عقدت جلسات مفتوحة حضرها جميع الأطراف المعنية وعرض ممثلو الأقاليم الثلاثة والمنظمات المختلفة وجهات نظرهم على اللجنة الفرعية التي ظلت تعقد جلساتها حتى 1 نوفمبر 1949³³ ، وفي 21 نوفمبر 1949 تبنت الجمعية العامة القرار الذي اقترحته وفود الهند والعراق وباكستان والولايات المتحدة³⁴ ب 49 صوتا ضد صوت واحد ، وامتناع 8 دول³⁵ عن التصويت³⁶ ، على أن تصبح ليبيا المؤلفة من برقة وطرابلس وفزان دولة مستقلة ذات سيادة قبل 1 جانفي 1952³⁷.

وكذلك نص القرار على أن تعين الأمم المتحدة مندوبا أميا يمثلها في ليبيا ، لمساعدة الليبيين على وضع الدستور ثم إعلان الاستقلال ونقل السلطات من إدارات الدول الأجنبية التي احتلت ليبيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهي بريطانيا وفرنسا ، كما نص القرار على أن يتشكل المجلس (مجلس العشرة) من مندوب تعينه الحكومة البريطانية ومندوب تعينه حكومة باكستان ، ومندوب تعينه حكومة الولايات المتحدة ، ومندوب تعينه الحكومة الفرنسية ، ومندوب تعينه حكومة مصر ، ومندوب تعينه حكومة إيطاليا ، وثلاث مندوبين يمثلون الأقاليم الليبية الثلاثة ومندوب الأقليات يتم تعيينهم عن طريق مندوب الأمم المتحدة بالتشاور مع زعماء و أعيان ليبيا والإدارات الحاكمة في الأقاليم³⁸ وعُين المستر أدريان بلت الهولندي مندوبا للأمم المتحدة في ليبيا³⁹.

كانت أمام المفوض العام ومجلس العشرة مهمة جسيمة تتمثل في تنفيذ قرار الأمم المتحدة في غضون عامين من الزمان ، وبدأوا عملهم على الفور ، وفي 24 جوان 1950 توصل مجلس العشرة إلى إتفاق لاختيار اللجنة التمهيدية للمجلس الوطني من 21 عضوا ، على أساس سبعة أعضاء عن كل من طرابلس وبرقة وفزان بعد موافقة 6 أعضاء وامتناع 3 عن التصويت أما ممثل فزان فلم يحضر بسبب الضغط الفرنسي عليه⁴⁰.

وفي 15 أكتوبر 1950 وافقت اللجنة التمهيدية بالإجماع على قرار ينص على أن تتكون الجمعية التأسيسية من 60 عضوا يمثل كل 20 منهم إقليما من الأقاليم الثلاث: برقة ، طرابلس ، وفزان ، كما ينص على أن يكون تمثيل الجمعية بالتعيين⁴¹.

وفي 4 ديسمبر 1950 أقرت الجمعية الوطنية العلم الليبي، وانتخبت لجنة الدستور على أساس 6 أعضاء من كل منطقة لتحضير وتقديم مسودة دستور ، وقامت اللجنة بدورها بتشكيل مجموعة كاملة من 6 أعضاء لكتابة المسودة وتقديمها فصلا بعد آخر للجنة⁴².

وبدأ تخطيط نقل السلطات من الإدارات البريطانية والفرنسية للإتحاد الليبي في مطلع سنة 1951، وقسمت لجنة بليت نقل السلطات على أربع مراحل من سبتمبر إلى نهاية السنة ، وفي فبراير سنة 1951 أصدرت الجمعية الوطنية قرارا بتشكيل حكومات محلية لاستلام السلطة من السلطات الإدارية⁴³ ، وقد تم وضع الدستور وإقراره نهائيا في 7 أكتوبر 1950 ، وقررت الجمعية الوطنية شكل الحكومة الليبية المقبلة من حيث أنها اتحادية ملكية دستورية ، وأن يكون أول ملك فيها الأمير محمد إدريس السنوسي⁴⁴.

وفي 24 ديسمبر 1951 أعلن الملك إدريس عن استقلال ليبيا بأقاليمها الثلاث (برقة وطرابلس وفزان)، في خطابه "يسرنا أن نعلن للأمة الليبية الكريمة أنه نتيجة لجهادنا وتنفيذا لقرار هيئة الأمم المتحدة الصادر في 21 نوفمبر 1949 قد تحقق بعون الله استقلال بلادنا العزيزة ، ونعلن رسميا أن ليبيا منذ اليوم أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، وبناء على قرار الجمعية الوطنية الليبية الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1950 نتخذ لنفسنا ملك المملكة الليبية المتحدة ، وسنمارس سلطتنا وفقا لأحكام الدستور ، وعلينا جميعا أن نحفظ بما قد اكتسبناه بثمن غال وأن ننقله بكل حرص و أمانة إلى أجيالنا القادمة"⁴⁵.

خاتمة :

يتضح لنا مما سبق أن دول الحلفاء لم يوفوا بوعدهم بمنح الاستقلال لليبيين بعد نهاية الحرب ، حيث أخضعوا ليبيا لحكم عسكري ، بريطاني في برقة وطرابلس وفرنسي في فزان ، وحاولوا إبقاء الوضع على حاله خدمة لمصالحهم ، ففي كل المؤتمرات الدولية القضية الليبية (1945-1948) لم يتفقوا على حل موحد ، وذلك لاختلاف المطامع والأهداف ، بين الدول الكبرى (بريطانيا ، فرنسا ، الإتحاد السوفياتي ، الولايات المتحدة الأمريكية) ، ورغم توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا وتنازلها عن كل حقوقها في ليبيا إلا أنهم فشلوا من جديد ، ما جعل القضية الليبية تعرض على الأمم المتحدة (1949-1951)، فأسقطت جمعيتها العامة مشروع بيفن سيفورزا ، وتبنت قرارا لاستقلال ليبيا الذي أعلنه الملك إدريس في 24 ديسمبر 1951.

الهوامش:

- 1- صلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة ، منشورات جامعة الدول العربية ، المطبعة الفنية الحديثة ، 1970، ص 64 .
- 2- الطاهر أحمد الزاوي ، جهاد الليبيين في ديار الهجرة من سنة 1943هـ-1924م إلى سنة 1372هـ-1952م ، ط 2 ، الناشر دارف المحدودة ، لندن ، 1985 ، ص 80.
- 3- صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص 64.
- 4- فزان : هي عدّة واحات واقعة جنوب مدينة طرابلس بنحو 980 كلم ، وأصلها من مواطن البربر القديمة. ينظر : الطاهر أحمد الزاوي ، معجم البلدان العربية ، ط 1 ، مكتبة النور ، طرابلس ، ص 56.
- 5- الخمس : مدينة صغيرة تجاور مدينة لبدّة من الشمال ، وكان مكانها في عهد الروم ضاحية من ضواحي لبدّة ، وأسست في أواخر القرن التاسع عشر ، وهي واقعة على البحر مباشرة ، ويقال أنها سميت الخمس لأنها كانت تدفع خمس ضرائب المنطقة ، وعلى هذا فتسميتها الخمس كانت في عهد الترك ، ينظر : الطاهر أحمد الزاوي ، معجم البلدان العربية ، المرجع السابق ، ص ص 125-126.
- 6- الطاهر أحمد الزاوي ، المصدر السابق ، ص 80.

- 7- برقة : تعني لدى المؤرخين القدامى تلك البلاد الواقعة بين مصر وخليج سرت الكبرى ، أما حدودها الجنوبية فهي عبارة عن مناطق صحراوية تفصل برقة عن الواحات ، ينظر : هنريكو دي أغسطيني ، سكان ليبيا، ج 2، ترجمة خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، 1980، ص 07.
- 8- نيكولاي إيليتش بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة وتقديم عماد حاتم ، ط 2، دار الكتب الجديدة المتحدة ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 296.
- 9- الطاهر أحمد الزاوي، المصدر السابق، ص ص 80-81.
- 10- صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص 64.
- 11- الطاهر أحمد الزاوي ، المصدر السابق ، ص 81.
- 12- صلاح العقاد، المرجع السابق ، ص 65.
- 13- هي : الإتحاد السوفياتي ، إنجلترا ، فرنسا وأمريكا.
- 14- الطاهر أحمد الزاوي ، المصدر السابق ، ص 65.
- 15- نقولا زيادة ، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال ، منشورات جامعة الدول العربية ، المطبعة الكمالية ، 1958، ص 164.
- 16- نيكولاي إيليتش بروشين ، المرجع السابق ، ص 304.
- 17- نقولا زيادة ، المرجع السابق ، ص 165.
- 18- هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ترجمة شاكرا إبراهيم ، ط 1 ، منشورات المنشأة الشعبية للنشر ، ليبيا ، 1981، ص 73.
- 19- محمد عثمان الصيد ، محطات من تاريخ ليبيا ، إعداد طلحة جبريل ، ط 1 ، طوب للاستثمار والخدمات، الرباط ، 1996، ص 46.
- 20- نقولا زيادة ، المرجع السابق ، ص 167.
- 21- محمد عثمان الصيد، المرجع السابق ، ص 47.
- 22- هنري حبيب ، المرجع السابق ، ص 73.
- 23- نقولا زيادة ، المرجع السابق ، ص ص 168-169.
- 24- هنري حبيب ، المرجع السابق ، ص 74.
- 25- محمد الهادي أبو عجيلة ، دور الحركة الوطنية الليبية في الكفاح ضد الأطماع الأجنبية في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية ، مجلة الساتل ، العدد 05 ، جامعة 7 أكتوبر ، كلية الآداب ، مصراتة ، (د ، ت) ، ص 125.
- 26- هنري حبيب ، المرجع السابق ، ص ص 74-75.
- 27- محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص 48.
- 28- بنغازي : أو " بني غازي " هي مدينة من برقة كائنة شرق طرابلس وعلى الساحل الشرقي من خليج سدراته ، بعدها عن طرابلس نحو ستمائة وخمسين ميلا ، ينظر : أحمد بك النائب الأنصاري ، المهمل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، ج 1 ، منشورات مكتبة الفرجاني ، ليبيا ، (د ، ت) ، ص 287.
- 29- محمد بشير المغربي ، وثائق جمعية عمر المختار صفحة من تاريخ ليبيا ، مؤسسة دار الهلال ، القاهرة ، 1993 ، ص 103.
- 30- نيكولاي إيليتش بروشين ، المرجع السابق ، ص 329.
- 31- محمد الهادي أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص 116.
- 32- الأرجنتين ، أستراليا ، البرازيل ، الشيلي ، الصين ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، مصر ، الحبشة ، فرنسا ، غواتيمالا ، الهند ، العراق ، ليبيريا ، المكسيك ، باكستان ، بولندا ، إتحاد جنوب إفريقيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الإتحاد السوفياتي
- 33- هنري حبيب ، المرجع السابق ، ص 76.
- 34- محمد علي الصلابي ، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا سيرة الزعيمين إدريس السنوسي وعمر المختار ، ج 2 ، مكتبة التابعين ، القاهرة ، 2001 ، ص 281.
- 35- بيلاروسيا ، تشيكوسلوفاكيا ، نيوزيلندا ، بولندا ، السويد ، أوكرانيا ، الإتحاد السوفياتي ، يوغوسلافيا.
- 36- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 50.
- 37- محمد بشير المغربي ، المصدر السابق ، ص 144 ، ينظر أيضا : الطاهر أحمد الزاوي ، المصدر السابق ، ص 249 ، محمد علي الصلابي ، المرجع السابق ، ص 284.

- 38- محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق ، ص 50.
- 39- الطاهر أحمد الزاوي، المصدر السابق ، ص 255.
- 40- المصدر نفسه ، ص 256.
- 41- هنري حبيب ، المرجع السابق ، ص 285.
- 42- محمد علي الصلابي ، المرجع السابق ، ص 285.
- 43- المرجع نفسه ، ص 289.
- 44- نقولا زيادة ، المرجع السابق ، ص ص 177-178.
- 45- دي كاندول ، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره ، محمد عبده بن غلبون ، لندن ، 1989 ، ص 117.